

دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية في العراق

سجاد مانع محسن العسكري

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على تأثير المرونة المالية على الاستقرار المالي وبيان العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة ، وبيان انعكاس المرونة المالية بمقاييسها (مؤشرات السيولة ، مؤشرات الربحية) والاستقرار المالي بأستخدام نموذج (التمان) ولتحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها اختبرت في القطاع المصرفي العراقي وبالتحديد المصارف التجارية الخاصة ، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٣) مصارف تجارية خاصة مستخدمة في ذلك البيانات المالية المنشور على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية وكذلك التقارير السنوية للبنك المركزي والنشرات الاحصائية ، واختبرت الدراسة فرضيتها الرئيسة المتعلقة بالقطاع المصرفي والمصارف التجارية على وجه الخصوص في العراق بعد ٢٠٠٣ لغرض الاجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في المشكلة الدراسة من خلالها للوصول الى الغايات والاهداف التي تطمح اليها الدراسة .

Abstract

The current study aims to identify the impact of financial flexibility on financial stability and to demonstrate the relationship between financial flexibility and financial stability of commercial banks. (liquidity indicators, profitability indicators) and financial stability using the Taman model and to achieve the objectives of the study and answer its questions tested in the Iraqi banking sector, specifically private commercial banks, The study applied a sample of (3) private commercial banks using the financial statements published on the website of the Iraq Stock Exchange as well as the Central Bank's annual reports and statistical bulletins. The study sought to test its main hypothesis regarding the banking sector and commercial banks in particular in Iraq after 2003 in order to answer the questions raised and identify the problem .through which to reach the goals and objectives of the study

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من اهم القطاعات التي تعتمد عليها جميع الدول في تنمية النشاط الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الاموال والاستثمارات والتي تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، لذا فان البحث تناول موضوعا ذا اهمية كبيرة تتمثل بتحليل العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي في المصارف التجارية العراقية وتعتبر المرونة المالية من الضروريات الاساسية في الإدارة المالية المعاصرة ، وان التطورات التي تشهدها البيئة المصرفية

في القرن الحادي والعشرين تحتاج الى مرونة مالية فعالة لجعلها قادرة على مواجهة ومجاراة التطورات المستمرة في بيئة الاعمال المصرفية. وفيما يخص القطاع المصرفي العراقي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص نجد هذا القطاع يعاني الكثير من المشكلات والصعوبات الاقتصادية والمالية والأمنية وان هذا القطاع عمل في ظل ظروف وازمات مالية واقتصادية صعبة ومتلاحقة بسبب تذبذب اسعار النفط وعدم استقرار اسعار الصرف كانت سبب في دخول العراق بالازمات الاقتصادية المستمرة نتيجة لاعتماده على الصادرات النفطية بشكل رئيسي ، مما ادى الى اختلال الاستقرار المالي في بعض المصارف التجارية.

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي من عدم اضطراره بدوره الحيوي في تحفيز النشاط الاقتصادي في العراق وعدم استجابته للازمات المالية والاقتصادية الداخلية او الخارجية وهو ما كان واضحا في السنوات القليلة الماضية مما استوجب القيام بالبحث في مدى تمتع هذه المصارف بالمرونة المالية من عدمها ومدى صلة هذه المرونة بتجاوز الازمات وتحقيق الاستقرار المالي ، وهل ان اسباب عدم الاستجابة هو انخفاض المرونة المالية لتلك المصارف ام عوامل اخرى لا تمت للمرونة المالية بصلة .

اهمية البحث

تكتسب الدراسة الحالية اهميتها من اهمية المرونة المالية واثرها في القرارات المالية للمصارف وتتجلى تلك الاهمية على النحو الاتي من خلال تناولها للعلاقة ما بين المرونة المالية والاستقرار المالي للمصارف التجارية العراقية وبيان اثر المرونة المالية على الاستقرار المالي من خلال تحليل مؤشرات المرونة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي .

فرضية البحث

ان القطاع المصرفي والمصارف التجارية على وجه الخصوص في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تمتاز بعدم وجود مرونة مالية كافية مما انعكس سلبا على تحقيق الاستقرار المالي ضمن هذا القطاع .

اهداف البحث

استرشادا بما تم طرحه في مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والتي تتناغم مع الادبيات لمتغير الدراسة فان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة تأثير المرونة المالية في الاستقرار المالي كما سعت الدراسة لتحقيق اهداف عده منها :- ١ - هو بيان العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق ككل. ٢ - التحقق من العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي على مستوى المصارف التجارية منفردة

منهج البحث

عمدت الدراسة الى المزج بين منهجين يعتمد عليهما في التفسير والوصول الى النتائج وهما المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والذي يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين او اكثر تبدأ بوضع الفرضيات وجمع البيانات وقياسها من اجل الوصول الى الاستنتاجات والتي تبني عليها التوصيات .

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للمصارف التجارية ، المرونة المالية والاستقرار المالي

المبحث الاول / أولاً:- المصارف التجارية

تعد المصارف التجارية احدى المؤسسات المالية التي يتركز عملها في قبول الودائع ومنح الائتمان (القروض) وفقاً لهذا المفهوم فان المصارف التجارية وسيطا بين اولئك الذين لديهم اموال فائضة وبين اولئك الذين بحاجة لهذه الاموال . (موسى واخرون ، ٢٠١١ ، ٩١) وهناك من عرف المصارف التجارية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع وتدفع عند الطلب عليها او لأجل محددة فهي تعمل على ممارسة عمليات التمويل الداخلية والخارجية بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية الادخار والاستثمار المالي وانشاء المشروعات في الداخل والخارج وتوفير ما تحتاجه هذه المشروعات من عمليات مصرفية ومالية . كما عرف بعض الفقهاء المصارف التجارية بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بعملية استئجار النقود او هي المؤسسات التي تعمل في تجارة النقود . (الوادي واخرون ، ٢٠١٠ ، ١٠٥)

ثانياً / الاهداف الرئيسية للمصارف التجارية

تهدف ادارة المصارف (البنوك) التجارية الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية وهي الربحية ، والسيولة ، والامان وان تحقيق هذه الاهداف يسهم في تعزيز مكانتها ضمن بيئة الجهاز المصرفي الذي تعمل فيه .

١- الربحية : تسعى المصارف التجارية كأى من المؤسسات المالية الاخرى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح والناتج عن الفرق بين الايرادات الكلية والنفقات الاجمالية للمصرف . (العاني ، ٢٠٠٧ ، ٨)

٢- السيولة : ان النسبة الاكبر من موارد المصرف المالية هي موارد مستحقه عند الطلب لذلك يجب على المصارف التجارية الوفاء بالتزاماتها عند الطلب عليها وهذا يتطلب توفير النقد السائل لدى المصارف التجارية او تحويل بعض الاصول الى نقد سائل بسرعة وبسهولة لأن اي تعثر او تأخير في تلبية سحبودات المودعين قد تؤدي الى زعزعة ثقة المودعين ويدفعهم الى سحب ودائعهم . (عبد الباقي ، ٢٠١٦ ، ١٥)

٣- الأمان : ان راس المال المملوك للمصارف التجارية يتسم بصغر حجمه مقارنة بصافي الاموال المودعه لدى المصرف وهذا يوضح صغر حافة الأمان للمودعين حيث لا يستطيع المصرف تحمل خسائر تزيد نسبتها عن راس ماله ففي حالة زيادة الخسائر فان ذلك قد يؤدي الى فقدان جزء من اموال المودعين ويتسبب في اعلان المصرف افلاسه.

المبحث الثاني / أولاً / الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي مفهوم واسع وشمولي وتعددت حوله الدراسات والادبيات المهمة بدراسة هذا المفهوم ونتيجة لتعدد هذه الدراسات ترتب عليه عدم الاتفاق على تعريف موحد للاستقرار المالي فقد ركزت بعض الادبيات الاقتصادية على كونه حالة معاكسة لحالة الفشل المالي ، اي بمعنى النظام المالي يعاني من اضطرابات وقصوراً في اداء عملة تمنعه من اداء مهامه على اتم وجه . (شيناسي ٢٠٠٥ ، ٢)

ويمكن تعريف الاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي (الاسواق المالية والنظام المصرفي) قادراً على امتصاص الصدمات التي يتعرض لها والقيام بوظائفه الاساسية على اتم وجه والمتمثلة بالوساطة وتسهيل العمليات الاقتصادية وادارة المخاطر ، و بهذا المعنى فهو يؤكد على قوة وصلابة عمل جميع مكونات النظام المالي بما يؤدي الى تقليل نسبة التوترات في الجهاز المصرفي وهذا يعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي (navayana ,rashmi , 2004 .p)

اما الاقتصادي (deutsch bundesbank) حيث يصف مصطلح الاستقرار المالي على نطاق واسع، بأنه الحالة المستقرة التي يؤدي فيها النظام المالي وظائفه الاقتصادية الرئيسية بكفاءة، مثل تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر بالإضافة الى تسوية المدفوعات ، ويكون قادراً على القيام بذلك حتى في حالة حدوث صدمات وحالات ضغوط وفترات من التغير الهيكلي العميق .

ثانياً /اهداف الاستقرار المالي

مع ظهور الازمات المالية بشكل متكرر يظهر الهدف من وراء الاستقرار المالي :

- ١- تخفيض نسبة المخاطر النظامية واثارها
- ٢- تحسين قدرة متخذي القرار على تحديد جوانب الضعف المحتملة في بداية الازمة
- ٣- تحفيز العاملين في النظام المالي على تطوير وايجاد سياسات وقائية واستباقية تصحيحية
- ٤ - ان هدف الاستقرار المالي الرئيس هو تحقيق الاستقرار على مستوى القطاع المالي ككل ، وليس على مستوى المؤسسات الفردية فقط .

٥- كل ذلك لضمان ان يكون هناك نظاماً مالياً قادراً على مواجهة الاضطرابات والصدمات واداء دوره الكامل في عملية النمو الاقتصادي عن طريق البحث والتحليل للقطاعات المهمة على العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي (عمايرة ، ٢٠١٥ ، ١٣-١٥)

رابعاً / انواع ومظاهر عدم الاستقرار المالي

يمكن تقسيم مظاهر عدم الاستقرار المالي الى ثلاثة مظاهر وهي على النحو الاتي :-
(كوهين، ١٠٩، ٢٠٠٧)

١- **الذعر المالي** : ويقصد به تلك الحالة التي تنتج عنها حدوث زيادة (تهافت) على سحب الودائع من المصرف ، والذعر المالي يحصل اذا كان لدى كل المطالبين بحقوقهم الرغبة بتحويل اموالهم الى سيولة بنفس الوقت ولا توجد امام المؤسسات المصرفية والمالية إمكانية تلبية هذه الحقوق ، ويسبب ذلك مشكلات لدى المؤسسات المالية والمصرفية وتراجع ثقة المودعين واندفاعهم لسحب اموالهم ، وان زيادة التهافت على سحب الودائع في لحظة زمنية ما من مصرف واحد قد يؤدي الى سلوك ضار بالنسبة للمصرف.

٢- **الانهيار المالي** : وهو مصطلح يشير الى تضرر الاقتصاد وخسارة المستثمرين نتيجة مجموعة من الاحداث كالانخفاض الحاد في سعر احد الاسهم او تراجع في قيمة الاصول ، وفي ما يتعلق في انهيار الاسواق المالية حيث توفر الاسواق الثانوية السيولة لحاملي الاوراق المالية ، السوق الثانوية تحقق مبيعات اولئك الراغبين في تحويل حقوقهم الى سيولة مقابل مشتريات من اولئك الذين يرغبون في الحصول على هذه الحقوق وحيازتها . كما هو الحال في المصارف اذا رغب احد العملاء في سحب ودائعه في الحال يصبح ذلك مستحيلاً .

٣- **عدم استقرار الاسعار** : يأخذ مستوى عدم استقرار الاسعار عدة اشكال ومنها :- ١- الزيادة المستمرة في الاسعار وهو ما يعرف بالتضخم. ٢- الانخفاض المستمر والمتواصل الذي يعرف بالانكماش ، والتغيرات في الاسعار سوء باتجاه التضخم او الانكماش تأثيرات سلبية على الاقتراض ، فالتضخم يخفض قيمة الاموال المعدة للإقراض من جانب المؤسسات المالية ، بينما يزيد الانكماش (الانخفاض في الاسعار) من قيمة النقد المعد للإقراض .

خامساً / مقاييس الاستقرار المالي

منذ اوائل ستينات القرن الماضي قدم الباحثون في الولايات المتحدة العديد من الدراسات والبحوث الهادفة الى تحديد المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها في التنبؤ باحتماليات الفشل والتعثر المالي، وذلك بتشجيع من المعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وهيئة الاوراق المالية (SEC) لحسم الاخلاق الذي ظهرت حول مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث الافلاس للشركات والمؤسسات

المالية التي اخذت تتزايد ملحقة خسائر كبيرة للمساهمين والمقرضين ، وكان (Beaver 1966) اول الباحثين الذي اكمل نموذجاً للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات ، ثم اتبعه التمان بعد عامين (ALTMAN 1968) و بناء نموذج خاص به والذي شاع استخدامه في ما بعد تحت مسمى Z- SCORE (مطر ، ٢٠٠٣ ، ٣٦٤)

منذ ذلك الحين وحتى الان سعى العديد من الباحثين الى تطوير نماذج تنبؤية ومن ثم تطوير قدرتها التنبؤية سواء من خلال تحديث الاساليب والمناهج المتبعة في بنائها او من جهة المتغيرات التي يتكون منها .

١- نموذج التمان AL TMAN

لقد تم تحديد مفهوم نموذج (Z- SCORE) من قبل استاذ المالية في جامعة نيويورك الأمريكية عام ١٩٦٨م باستخدام تحليل تمييزي خطي متعدد المتغيرات لإيجاد النسب المالية المثلى القادرة على التنبؤ بالتعثر و الفشل للمؤسسات المالية الأمريكية حيث قام التمان باستخدام عينة صغيرة مكونة من (٦٦) شركة ومؤسسة صناعية مسجلة في الاسواق المالية ، (٣٣) مؤسسة وشركة فاشلة واخرى ناجحة مشابه لها من حيث الصناعة وحجم الموجودات (الاصول) (باستثناء المؤسسات التي يقل اجمالي اصولها عن مليون دولار) ولتأكيد دقة التصنيف المؤسسي تم استخدام تحليل التصنيف (Classifaction analasis) بدقة بلغت نسبتها في السنة الاول (٩٤%) ، (٩٧%) للمؤسسات الفاشلة والناجحة على التوالي ، لكن نسبة الدقة تراجعت في العام الثاني الذي سبق الافلاس ، حيث تراجعت الى (٧٢%) ، (٩٤%) للمؤسسات الناجحة والفاشلة على التوالي .

واعتمد النموذج على (٢٢) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية للمؤسسات المبحوثة خلال المدة من (١٩٦٤ - ١٩٦٨) وتم تقسيمها الى خمسة فئات وهي (الربحية ، السيولة ، الرافعة المالية ، والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل والنشاط . (الشيخ ، ٢٠٠٨ ، ٨٢)

صيغة نموذج $Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.999X_5$ كالتالي Z- score وظهرت

$Z =$ مؤشر الاستقرار المالي $x_1 =$ راس المال العامل / مجموع الاصول

$x_2 =$ الارباح المحتجزة /مجموع الاصول $x_3 =$ صافي الربح قبل الفوائد والضريبة /مجموع الاصول

$x_4 =$ القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم $x_5 =$ صافي المبيعات / مجموع الاصول

فأنها تشير الى استقرار المركز المالي للمؤسسة او المصرف بينما Z-Score كلما زادت قيمة القيمة المنخفضة على احتمال التعثر المالي او عدم الاستقرار المالي ، وفقاً لهذا النموذج يمكن تقسيم المؤسسات الى ثلاثة فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار وهي على النحو الآتي :-

فيها ٢.٩٩ او اكبر Z-score فئة المؤسسات القادرة على الاستمرار او الناجحة اذا كانت قيمة فئة المؤسسات المهدد بمخاطر الفشل او التعثر المالي ومن المحتمل افلاسها اذا كانت قيمة Z-score ١.٨١ فيها او اقل فئة المؤسسات التي يصعب الحكم فيها وتحتاج الى دراسة تفصيلية عندما تكون قيمة Z-score ما بين (٢.٩٩ - ١.٨١) ويطلق عليها منطقة الاستقرار . (شريف ، ٢٠١٦ ، ٢٢٥)

وبعد ذلك قام التمان عام ١٩٧٧م بتطوير نموذج Z بعد الصعوبات التي واجهها المحللين الماليين وعدم القدرة على تطبيق النموذج بشكله الاصلي على المؤسسات والشركات الدرجة في سوق راس المال ويرجع ذلك بسبب صعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين ، ولذلك قام التمان بتطبيق نموذج جديد على الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص عن طريق إجراء دراسة على عينة من ٥٣ مؤسسة فاشلة و ٥٣ مؤسسة ناجحة خلال المدة (١٩٦٩ - ١٩٧٥) وعمل التمان على استخدام طريقتين لهذه الغاية وهي طريقة التحليل التمييزي التربيعي والخطي ، اذ شمل التحليل ٢٨ نسبة مالية ، وكانت نتيجة هذا التحليل هي استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى القيمة الدفترية وتعديل الاوزان او ما تسمى بمعاملات التميز ، وظهرت صيغة النموذج كما في المعادلة ادناه وهي ما تعرف بمعادلة الجيل الثاني لنموذج التمان .

$$Z = 0.717 X1 + 0.84 X2 + 3.10 X3 + 0.420 X4 + 0.999 X5$$

الارباح المحتجزة الى مجموع الاصول الملموسة = X2 رأس المال العامل الى مجموع

X1= الاصول الملموسة

X3 = الارباح قبل الفوائد والضريبة الى مجموع الاصول الملموسة

صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة = X5 القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى

X4= مجموع المطلوبات

وفي عام ١٩٩٥م تبنى الباحثان (hartreu , altman) نموذجاً جديداً اخر خاص بالشركات والمؤسسات الغير صناعية (خاص بالمؤسسات الخدمية) وقد صمم نموذج Z الجديد بعد استبعاد معدل دوران الاصول بهدف التقليل من الاثر الصناعي المحتمل ، اذ ان معدل دوران الاصول في المؤسسات الغير الصناعية اعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات الكثافة السكانية وقد تم بنا النموذج وفقاً للصيغة ادناه والتي تعرف بصيغة الجيل الثالث . (صويلح وحجيج ، ٢٠١٧ ، ٣٦)

$$Z = 6.5X_1 + 3.26X_2 + 1.05X_3 + 6.72X_4$$

$Z =$ مؤشر الاستقرار المالي $X_1 =$ راس المال العامل الى

اجمالي الاصول

$X_2 =$ الارباح المحتجزة الى اجمالي الاصول $X_3 =$ صافي الربح قبل الفوائد

والضريبة الى اجمالي الاصول

$X_4 =$ القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى اجمالي الخصوم

المبحث الثالث / أولاً / المرونة المالية

تعريف المرونة لغوياً فهي اصل صحيح يدل على سهولة الشيء وليونته وجاء على لسان العرب (مرن يمرن مرانه ومرونة : وهو لين في صلابه . (ابن فارس ، ٢٠٠٢ ، ٣١٣ : ٥٢) اما القاموس الجديد للغة الانكليزية اكسفورد فقد عرف مفهوم ومصطلح المرونة على انه الاستعداد (القدرة) على التغير والتكيف مع الظروف المختلفة. (oxford, 2011, 157) ، مفهوم المرونة المالية من وجهة نظر بعض الكتاب و الباحثين ويعد (modigliani and miller , 1963, 68) من اول الاقتصاديين الذين قدموا تعريفاً شاملاً للمرونة وقد حددوا المرونة على انها قدرة المؤسسة على الاحتفاظ باحتياجات جوهرية من قوة الاقتراض غير المستغل . ، ويرى (Byoun,2007,132) بأن المرونة المالية هي القدرة والسرعة التي تمكن المؤسسات المالية من تهيئة مواردها المالية لاتخاذ الإجراءات الوقائية واستغلالها من اجل تعظيم قيمتها ولتحقيق اهدافها . ، فيما اشار الباحث (Fairhurst , 2014 ، 8) للمرونة المالية هي مدى القدرة على الاستجابة لحالة عدم اليقين في الاحتياجات للتدفق النقدي او من اجل استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة امامه وهي تصنف احد الاعتبارات الرئيسية في اختيار السياسة المالية.

ثانياً / انواع او اشكال المرونة

للمرونة عدة انواع او اشكال والتي تعمل جنباً الى جنب من اجل ضمان سلامة واستمرار انشطة هذه المؤسسات على اكمل وجه وتصنف انواع المرونة الى (المرونة الوظيفية والمرونة الاستراتيجية والمرونة العددية والمرونة المالية) والمرونة المالية تشكل جوهر هذا البحث ، كما يمكن القول بأن المرونة المالية تعد احد الركائز الداعمة والسائدة لبقية المرونة الاخرى فهي تؤثر بشكل مباشر على المرونة الوظيفية الخاصة بالموظفين والعاملين عن طريق تحديد الاجور والرواتب وتحديد اجور التعاقدات الخارجية وغيرها ، اما في ما يخص المرونة الاستراتيجية فان المرونة المالية مكمل لدورها الحيوي والاستراتيجي في اعادة تنظيم الاعمال بشكل سريع وملائم للظروف الانية اما الجانب الاخر الخاص بالمرونة العددية فان للمرونة المالية الدور الحيوي الداعم للإدارة نحو سعيها لزيادة العمل

وتقليل التوقعات لمختلف الاسباب ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان المرونة المالية هي من اهم انواع المرونة كونها الداعم الاساسي والمؤثر في جميع هذه المرونة . (حسين ، ٢٠٢١ ، ٢٢)

رابعاً / مصادر المرونة المالية

ينبغي دراسة مختلف مصادر المرونة المالية لأهميتها ودرجة تأثيرها من اجل تحديد الكيفية التي تحقق بها المؤسسات المرونة المالية وتحافظ عليها في مواجهة الصدمات السلبية والركود الاقتصادي وحالات النمو المرتفع . ولذلك من المهم التمييز بين مصادر المرونة المالية وما يرتبط بها من تكاليف وفوائد والتحقيق فيها من اجل توفير فهم كامل للمفهوم .

١- **الموجودات النقدية (السيولة)** منذ بداية ظهور المرونة المالية كمفهوم ركزت البحوث والدراسات على مسألة الاحتفاظ برصيد نقدي مقبول لان انخفاض الرصيد النقدي يؤدي الى تقليل التوجه نحو استغلال الفرص الاستثمارية المستقبلية لذا فان توفير السيولة (الموجودات النقدية) تعد كداعم رئيسي لمواجهة الصدمات والاضطرابات غير المتوقعة ، كما تجنب المصارف من الوقوع في الضيق المالي (العجز المالي) ، ومن هنا تبرز السيولة (الموجودات النقدية السائلة) كمصدر للمرونة لمالية والسيولة هنا لها تأثير مزدوج على هيكل راس المال بالنسبة الى المؤسسات المالية وغير المالية حيث يمكن ان تكون علاقة السيولة ونسبة الاقتراض (الدين) علاقة طردية او عكسية ، فالمؤسسات المالية التي تتمتع بدرجة سيولة عالية تكون لها قدرة كبيرة على سداد التزاماتها القصيرة الاجل الامر الذي يسهل عليها عملية الاقتراض (الدين) وهنا نتوقع ان تكون العلاقة طردية بينهما ، اما في الجانب الاخر في ظل عدم تشابه المعلومات لهذه المؤسسات فقد تستعمل هذه المؤسسات التي تتمتع بسيولة عالية سيولتها في تمويل استثماراتها ومعنى ذلك انخفاض نسبة الديون لديها وذلك بسبب امتلاكها لسيولة عالية وبناءً على ذلك نتوقع وجود علاقة عكسية بين نسبة الدين والسيولة . (ابو راشد ، ٢٠١٤ ، ٢٣)

٢- **الاقتراض (الدين)** : المرونة المالية ترتبط بهيكل راس المال بشكل اساسي ومن خلال سياسات راس المال و اتجاهاتها يمكن تحديد المرونة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاخرى بشكل عام وعند دراسة الحالات التي تواجه هذه المؤسسات عندما يكون لديها عسر او عجز نقدي وجدوا ان هذه المؤسسات تمول هذا العجز بشكل رئيسي من خلال التوجه نحو الاقتراض (الدين) الخارجي عندما يكون هناك عجز في التمويل يؤثر على نسبة المرونة المالية و اذا اراد احد المصارف او المؤسسات المالية الاخرى زيادة راس المال لديها من اجل الدخول بقوة في سوق المنافسة فانه يتجه نحو الاقتراض من راس المال والمقرضين بهدف التوسع وزيادة الاستثمارات، وان علاقة المرونة المالية بهيكل راس المال يمكن تحديدها من خلال محافظة المصارف والمؤسسات الاخرى على نسبة

منخفضة من الديون حتى تتمكن من الافتراض مستقبلاً ، في حالة رغبت هذه المؤسسات التوسع واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة من اجل الوصول لهدف الحفاظ على المرونة المالية .

سادساً / العلاقة بين المرونة المالية والاستقرار المالي

السيولة تأتي في المقام الاول لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتسعى جميع هذه المؤسسات الى الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة لغرض مواجهة الظروف الطارئة والازمات ولا تجتمع السيولة والاستقرار المالي معاً الا في اضيق الحدود حيث يعد النقد الموجود في المصرف من اكثر الاصول التي لا تولد ارباحاً اما الاصول الاخرى مثل الآلات والمباني والاثاث هي اقل سيولة لكنها تمثل الاساس التشغيلي في عملية الحصول على الايرادات والارباح ، وتعمل المصارف على تحقيق الاستقرار المالي لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة بمعنى ان يكون لهذه المؤسسات مرونة مالية لضمان الحد من الوقوع في العسر المالي وان معظم المصارف تسعى جاهدة لتحقيق نتيجة مزدوجة من خلال تعظيم الارباح والحد من مخاطر الضيق المالي حتى تتمكن من تحقيق الموازنة ما بين المرونة والاستقرار . (احمد، ٢٠٢١، ٣٩)

ومن اجل تعزيز وتقوية الاستقرار المالي هناك معيارين لإدارة السيولة المصرفية هما :

١- ينبغي على المصارف ان تتأكد من توفير التمويل المناسب بأقل كلفة وفي اقصر مدة زمنية وقد يتضمن احتفاظ المصارف بمحفظة من الاصول التي تتمتع بسرعة التحويل الى نقد او احتفاظ المصارف بكميات كبيرة من الخصوم المستقر او الاحتفاظ بخط ائتمان مع المصارف الاخرى وهذا يمنح المصارف المرونة المالية الكافية لمواجهة الازمات والاضطرابات المالية .

٢- يجب التأكد من ان ادارة الموجودات النقدية (السيولة المصرفية) تلبي متطلبات الربحية ، حيث تكمن مخاوف الاستقرار المالي على وجه التحديد في العلاقة بين السيولة والربحية لذلك يتطلب من هذه المؤسسات توفير الادارة الصحيحة لمخزون السيولة بطريقة اكثر ربحية لكي لا تعرض الاستقرار المالي الى الخطر. (Natacha Valla,2007,42)

الفصل الثاني

المبحث الاول / احتساب المرونة المالية والاستقرار المالي لمصرف بغداد (BB) للمدة

(٢٠١٠-٢٠٢٠)

اولاً / تأسيس ونشأة مصرف بغداد

تأسست مجموعة مصرف بغداد كأحدى الشركات العراقية المساهمة (الخاصة) في الثامن عشر من شباط ١٩٩٢م براس مال اولي قدرة مئة مليون دينار عراقي وبدأ بمزاولة اعمال المصرف في الثاني عشر من ايلول عام ١٩٩٢م حتى الخامس والعشرون من ايلول عام ١٩٩٨م كان المصرف يزاول

الاعمال المصرفية التجارية فقط وبعد ذلك تم تعديل النظام الاساسي للمصرف من قبل البنك المركزي العراقي ، اذ سمح له بممارسة خدمات مصرفية كاملة ونتيجة لما تقدم شهد المصرف توسعاً وزيادة في راس المال عام تلو الاخر .

ثانياً / تطبيق نموذج التمان Z-score للاستقرار المالي على مصرف بغداد

متغير تابع لعدة متغيرات مستقلة لقياس الاستقرار المالي للمصرف الواحد ومدى Z-score يعد نموذج احتمالية تعرض المصرف الى مخاطر الافلاس ومع مرور الوقت وكثرة الاستخدام لهذا النموذج اكتسب اهمية كبيرة في مجال قياس الاستقرار المالي للمصارف وتتبع شهرة نموذج التمان من كونه مرتبط عكسياً باحتمالية افلاس المصارف اي كلما كانت قيمة (Z) كبيرة كلما كانت درجة استقرار المصرف اكبر والعكس صحيح . (الحبيب ومصطفى ، ٢٠١١ ، ٤) او ما يسمى بنموذج التمان من اهم النماذج التي تم استخدامها للتنبؤ بإفلاس Z-score كما يعد نموذج الشركات والمصارف اذ طبق هذا النموذج على (٦٦) شركة ، وقد تعرض نصف هذه الشركات الى الافلاس والنصف الاخر لم يتأثر واستطاع نموذج التمان التنبؤ بإفلاس هذه الشركات بدقة بلغت (٩٥ %) وتوصل التمان عن طريق استخدام اساليب التحليل التمييزي المتعدد حسب النموذج الاتي والذي يستخدم للمؤسسات الخدمية ومنها المصارف. (مروة ، ٢٠٢١ ، ٢٧)

$$Z = 6.5X1 + 3.26X2 + (27, 2021, 27) + 1.05X3 + 6.72X4$$

ثالثاً / مؤشرات نموذج التمان Z-score لمصرف بغداد

يمكن تصنيف المصرف من حيث كون بالاستناد الى نتائج جدول رقم (٢ - ١) الخاص بقيمة مستقر مالياً او غير مستقر او يصعب الحكم عليه وهي على النحو الاتي المصارف المستقرة مالياً وفقاً الى التمان عن طريق نموذج Z-score فإنه اذا زادت قيمة Z-score عن (٢.٩) فإن هذه يعد من المصارف المستقرة ويتصف بأداء جيد ويكون بعيد عن التعثر الناتج عن عدم الاستقرار المالي وعندما تكون قيمة Z- اقل من (١.٢٣) هذا يعني ان المصرف غير مستقر مالياً وعندما تكون قيمة Z-score تقع بين (١.٢٣) و(٢.٩) فإن هذا يعني ان المصرف يقع في المنطقة الرمادية التي يصعب الحكم فيها كونها مستقرة او غير مستقرة ، وبالعودة الى الجدول رقم (2 - 1) يلاحظ ان مصرف بغداد يتمتع بالاستقرار المالي على طول سنوات البحث اذ تراوحت قيمة Z-score لمصرف بغداد خلال مدة البحث من (٦.٩) الى (٨.٨) وتختلف من عام الى اخر ما بين الارتفاع والانخفاض بنسبة قليلة كما هو موضح في الجدول (٢ - ١) وبشكل عام حافظ المصرف على استقرار مالي جيد جداً .

جدول رقم (٢ - ١)

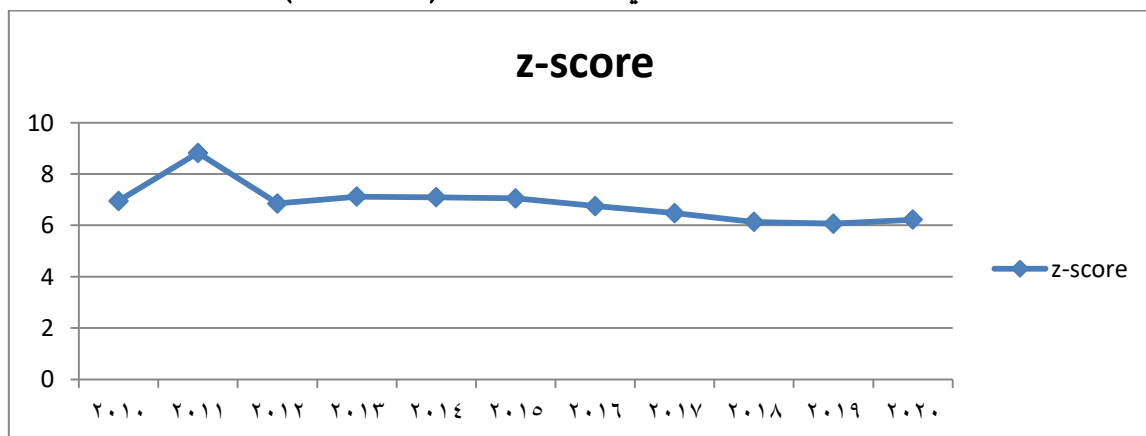
لمصرف بغداد Z-score مؤشرات نموذج

السنة	X1	X2	X3	X4	Z-score
٢٠١٠	٠.٨٦	٠.٠١٤	٠.١٦	٠.١٨٦	٦.٩٥
٢٠١١	٠.٨٧	٠.٠٢٣	٠.٠٢٨	٠.٤٤٨	٨.٨١
٢٠١٢	٠.٨٧	٠.٠١٩	٠.٠٢٢	٠.١٥٦	٦.٨٤
٢٠١٣	٠.٨٧	٠.٠١٨	٠.٠٢١	٠.٢٠٤	٧.١١
٢٠١٤	٠.٨٦	٠.٠١٥	٠.٠١٧	٠.٢١٢	٧.٠٩
٢٠١٥	٠.٨٨	٠.٠٠٥	٠.٠٠٩	٠.١٨٨	٧.٠٤
٢٠١٦	٠.٨٣	٠.٠٢٤	٠.٠٢١	٠.١٨١	٦.٧٤
٢٠١٧	٠.٨٤	٠.٠٢٠	٠.٠٠٨	٠.١٣٥	٦.٤٧
٢٠١٨	٠.٨٧	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠٦١	٦.١٣
٢٠١٩	٠.٨٦	٠.٠٠٧	٠.٠٠٩	٠.٠٦٤	٦.٠٦
٢٠٢٠	٠.٨٧	٠.٠١٢	٠.٠١٧	٠.٠٦٨	٦.٢٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي لمصرف بغداد

الشكل رقم (١)

مؤشر الاستقرار المالي لمصرف بغداد (Z-score)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢ - ١)

تحليل مؤشرات المرونة المالية لمصرف بغداد

١- تحليل مؤشرات السيولة لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

وفقاً لنتائج الجدول رقم (٢ - ٢) الخاص بمؤشرات السيولة لمصرف بغداد وهي (السيولة القانونية^١ ، والسيولة النقدية ، ونسبة التداول) نلاحظ ان المصرف احتفظ بنسبة تداول ونسبة سيولة جيدة خلال مدة البحث وهذا يدل على تمتع المصرف بنسبة مرونة مالية جيدة جداً جعلت المصرف قادراً على مواجهة الاضطرابات والازمات الناتجة عن تداخل الوضع الاقتصادي في البلد ولربما يعود الى انخفاض اسعار النفط وتدهور الوضع الأمني وانشغال الدولة في مواجهة التنظيمات الارهابية وكذلك بعض المخاوف من انخفاض حجم الودائع المستقطبة من الجمهور خلال مدة البحث وقد بلغت اعلى نسبة للسيولة للمؤشرات الثلاثة في عام ٢٠١٨ وكانت (٩٨.٧٤ % ، ٩٤.٨٩ % ، ١.٣٥) على التوالي ، وادنى نسبة حققها المصرف كانت في عام ٢٠١١ عندما بلغت (٦٥.٤ % ، ٦٤.٠٤ % ، ١.١٨) وتشير المؤشرات ادناه الى امتلاك المصرف لمرونة مالية جيدة ساعدته على مواجهة المخاطر والظروف الاستثنائية غير المتوقعة .

جدول رقم (٢ - ٢)

مؤشرات السيولة لمصرف بغداد

السنة	السيولة لدى المصرف	السيولة القانونية	نسبة التداول
٢٠١٠	٧١.٠٦	٦٩.٤١	١.١٠
٢٠١١	٦٥.٤	٦٤.٠٤	١.١٤
٢٠١٢	٧٧.٦١	٧٥.٨٢	١.١٤
٢٠١٣	٧٢.٨١	٧٠.٠٤	١.١٥
٢٠١٤	٧٢.٦٤	٧١.٦٠	١.١٥
٢٠١٥	٩٧.٠٥	٧٠.٩١	١.١٦
٢٠١٦	٩٨.٣٨	٨٩.٨٠	١.١٣
٢٠١٧	٩٨.٣٥	٩٤.٣٥	١.١٥
٢٠١٨	٩٨.٧٤	٩٤.٨٩	١.٣٥
٢٠١٩	٨٤.١٦	٨١.٥٠	١.٣١
٢٠٢٠	٩٤.٦٣	٩١.٩٥	١.٢
المتوسط	٨٤.٦٦	٧٩.٤٨	١.١٨

^١ السيولة القانونية :- هي احد اهم النسب التي تعد من اهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم سيولة المصارف وبالتالي تعرف على مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين .

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

وفقاً لنتائج الجدول (٢ - ٣) الخاص بتحليل مؤشرات الربحية لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) وهي (العائد على الاصول ، العائد على الودائع ، العائد على حق الملكية) اذ يمكن ملاحظة تذبذب معدلات الربحية للمصرف خلال مدة البحث وهذا ما أثر على ثقة العملاء (الزبائن) في قدرة المصرف على توليد ارباح مناسبة على ودائعهم ويأتي هذا الانخفاض بالتزامن مع ارتفاع معدلات السيولة بسبب عدم استقرار الاوضاع الأمنية والاقتصادية مما ساعد ذلك على انخفاض استثمارات المصرف خلال مدة البحث وبالتالي قلة العوائد المتحققة وتراجع حجم الودائع مما ادى الى انخفاض المرونة المالية لتوظيفها بصورة جيدة على الرغم من رغبة المصرف في الحفاظ على نسبة الاستثمارات من الانخفاض بصورة كبيرة كل ذلك انعكس على نسبة الربحية حيث تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة ، اذ بلغت اعلى نسبة للعائد على الاصول (٢.٣٩) في عام ٢٠١١ وادنى نسبة (٠.٣٥) كانت في عام ٢٠١٨ وبلغ المتوسط (١.٢٧) ، وفيما يخص معدل العائد على الودائع بلغ اعلى نسبة له (٢.٩٩) في عام ٢٠١١ وادنى نسبة كانت في عام ٢٠١٨ عندما بلغت (٠.٥١) وبلغ المتوسط (١.٦٩) ، اما بالنسبة الى معدل العائد على حقوق الملكية بلغت اعلى نسبة (١٥.٠١) في عام ٢٠١١ وادنى نسبة (١.٥٣) كانت في عام ٢٠١٨ وبلغ المتوسط (٧.٤٨) ، وهذا ادى الى عدم قدرة المصرف على زيادة ايراداته او تشغيل موارد مالية في فرص استثمارية مربحة ، بالإضافة الى السياسة المتحفظة التي تتبعها ادارة المصرف بسبب عدم استقرار الاوضاع الأمنية والاقتصادية في البلد

جدول رقم (٢ - ٣)

مؤشرات الربحية لمصرف بغداد

السنة	العائد على الاصول	العائد على الودائع	العائد على حقوق الملكية
٢٠١٠	١.٤٢	١.٦٩	١١.٥٠
٢٠١١	٢.٣٩	٢.٩٩	١٥.٠١
٢٠١٢	١.٩٢	٢.٣٩	١٢.١١
٢٠١٣	١.٨١	٢.٣٠	١١.٠٠
٢٠١٤	١.٥٢	٢.٠٣	٩.٥٠
٢٠١٥	٠.٤١	٠.٧١	٢.٤٠
٢٠١٦	١.٦١	٢.٤٤	٧.١٥

٢.٢١	٠.٧٩	٠.٥٤	٢٠١٧
١.٥٣	٠.٥١	٠.٣٥	٢٠١٨
٢.٦٦	٠.٨٨	٠.٦٢	٢٠١٩
٧.٢٥	١.٨٤	١.٣٥	٢٠٢٠
٧.٤٨	١.٦٩	١.٢٧	المتوسط

المصدر: ١- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) ، ٢- التقارير السنوية لمصرف بغداد للاستثمار لسنوات الدراسة

وبناءً على ما تقدم من نتائج تحليل مؤشرات الاستقرار المالي وفقاً لنموذج التمان ومؤشرات المرونة المالية لمصرف بغداد نلاحظ ان مؤشرات السيولة الثلاثة وهي (السيولة النقدية والقانونية ونسبة التداول) حققت نسب جيدة خلال مدة البحث مما يدل على تمتع المصرف بمرونة مالية جعلت المصرف قادر على مواجهة الظروف الاستثنائية والازمات و فيما يتعلق بمؤشرات الربحية لمصرف بغداد نلاحظ تذبذب هذه المؤشرات ما بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث وهو ما اثر على قدرة المصرف في توليد ارباح مناسبة على ودائعهم وان هذا الانخفاض جاء مع ارتفاع معدلات السيولة بسبب عدم استقرار الاوضاع الأمنية والاقتصادية مما ادى الى تراجع المرونة بنسبة ضئيلة ، إلا ان هذه المرونة التي تمتع بها المصرف من خلال مؤشرات السيولة انعكست بشكل ايجابي على المصرف واستطاع من مواجهة الازمات والظروف الاستثنائية والمحافظة على الاستقرار المالي للمصرف على طول مدة البحث

المبحث الثاني / احتساب المرونة المالية والاستقرار المالي لمصرف اشور الدولي للاستثمار (AIB) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

أولاً / مصرف اشور الدولي للاستثمار النشأة والتأسيس

تأسس مصرف اشور الدولي للاستثمار كأحد الشركات العراقية المساهمة (الخاصة) بموجب شهادة التأسيس الصادرة بالرقم (م . س ٢٥٨١٢) في ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٥ وفقاً لقانون الشركات النافذ حين ذاك رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧م والمعدل لسنة ٢٠٠٤ وقد باشر مزاولة الاعمال في ١٨ / ١ / ٢٠٠٦ وذلك براس مال قدرة (٢٥) مليار دينار . (التقرير السنوي لمصرف اشور الدولي للاستثمار لسنوات مختلفة)

للاستقرار المالي على مصرف اشور الدولي للاستثمار Z-score ثانياً / تطبيق نموذج

متغير تابع لعدة متغيرات مستقلة لقياس الاستقرار المالي لمصرف اشور الدولي Z-score يعد نموذج للاستثمار وفقاً للاتي :-

بالاستناد الى الجدول رقم (٢ - ٤) يلاحظ ان مصرف اشور الدولي للاستثمار يتمتع باستقرار مالي ممتاز لمصرف اشور الدولي للاستثمار من (٧.٥٥) الى (٩.٥٦) Z على طول مدة البحث اذ تتراوح قيمة وتختلف من عام الى اخر ما بين الارتفاع والانخفاض بنسبة قليلة كما هو موضح في الجدول رقم (٢-٤) وبصورة عام حافظ المصرف على استقرار مالي ممتاز .

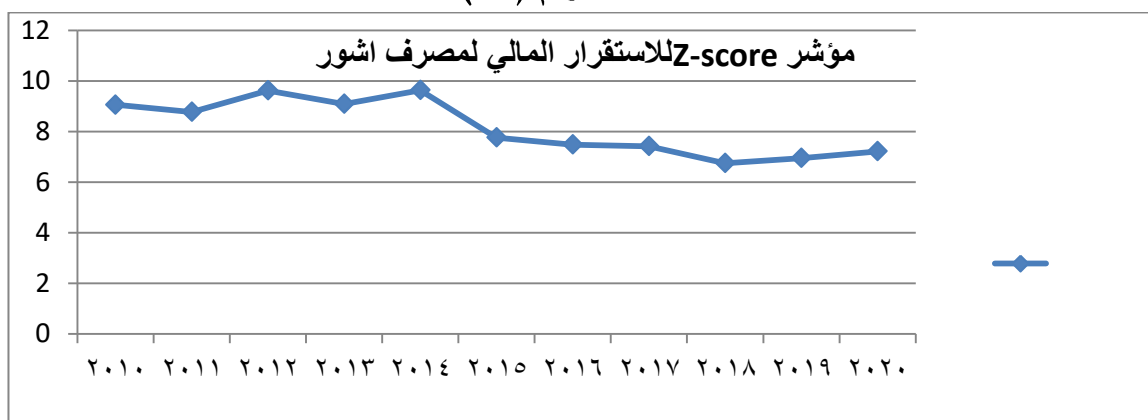
الجدول رقم (٢ - ٤)

لمصرف اشور الدولي للاستثمار Z-score مؤشرات نموذج

السنة	X1	X2	X3	X4	Z= score
٢٠١٠	0.912	0.070	0.063	0.421	9.05
٢٠١١	0.884	0.105	0.059	0.390	8.77
٢٠١٢	0.891	0.076	0.073	0.520	9.62
٢٠١٣	0.908	0.058	0.053	0.436	9.09
٢٠١٤	0.900	0.044	0.030	0.536	9.63
٢٠١٥	0.918	0.044	0.047	0.237	7.76
٢٠١٦	0.931	0.006	0.037	0.203	7.48
٢٠١٧	0.928	0.038	0.037	0.181	7.42
٢٠١٨	0.894	0.038	0.011	0.119	6.75
٢٠١٩	0.908	0.038	0.012	0.135	6.95
٢٠٢٠	0.928	0.048	0.040	0.145	7.21
المتوسط	0.909	0.051	0.042	٠.٣٠٢	8.16

المصدر: ١- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) ٢- التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي للاستثمار لسنوات الدراسة

الشكل رقم (٢)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢ - ٤)

ثالثاً / تحليل مؤشرات المرونة المالية لمصرف اشور الدولي للاستثمار

يمكن تحليل مؤشرات المرونة المالية من خلال المؤشرات الآتية :-

١- تحليل مؤشرات السيولة لمصرف اشور الدولي للاستثمار

وفقاً لنتائج الجدول رقم (٢ - ٥) الخاص بمؤشرات السيولة لمصرف اشور الدولي للاستثمار وهي (السيولة القانونية، والسيولة النقدية ، ونسبة التداول) نلاحظ ان مصرف اشور الدولي حقق نسب سيولة ممتازة على طول السلسلة الزمنية للبحث اذ أن نسبة السيولة النقدية تجاوزت (١٠٠%) مما يعني أن النقد لدى المصارف يغطي الودائع واخذت هذه النسبة بالنمو بصورة تدريجية إلا أنها انخفضت في سنة ٢٠١٨ وارتفعت في السنوات اللاحقة ، أما في ما يخص نسبة السيولة القانونية فهي أيضاً مرتفعة وتجاوزت (١٠٠%) مما يعني أن النقد لدى المصارف يغطي الودائع والالتزامات الأخرى واخذت هذه النسبة بالنمو بصورة تدريجية إلا أنها انخفضت في سنة ٢٠١٨ وارتفعت في السنوات اللاحقة ، أما في ما يخص نسبة التداول فهي نسبة جيدة وتجاوزت الحد الأدنى (٢:١) مما يعني أن الموجودات المتداولة تغطي المطلوبات المتداولة.

أن هذه المؤشرات جيدة رغم الانخفاض الذي حصل في سنة ٢٠١٨ إلا أنها عادت إلى الزيادة في السنوات اللاحقة وهذا ما يعكس قدرة المركز المالي للمصرف ومدى امتلاكه للمرونة المالية اللازمة لمواجهة الازمات والاضطرابات .

جدول رقم (٢-٥)

مؤشرات السيولة الخاصة بمصرف اشور الدولي للاستثمارات

السنة	السيولة النقدية	السيولة القانونية	نسبة التداول
٢٠١٠	103.63	99.88	٢.١٠
٢٠١١	148.89	142.73	١.٨٣
٢٠١٢	117.15	105.61	٢.٥٧
٢٠١٣	262.59	207.63	٢.٦٥
٢٠١٤	294.14	239.51	٢.٤٧
٢٠١٥	293.49	285.69	٢.٣٢
٢٠١٦	351.22	333.83	٢.٩٤
٢٠١٧	438.60	362.08	٣.٢٨
٢٠١٨	241.02	228.35	٢.٢٥
٢٠١٩	272.85	256.58	٢.٦٢
٢٠٢٠	370.05	349.85	٢.٣٢

المصدر: ١- التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي للاستثمار لسنوات الدراسة

٢- مؤشرات الربحية لمصرف اشور الدولي للاستثمار

تبين المؤشرات الواردة في الجدول ادناه رقم (٢ - ٦) انخفاض معدلات العائد خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى معدلات (٦.٢٠ ، ٢٣.٢٣ ، ٩.٧٥) في سنة ٢٠١٢ وانخفضت هذه المعدلات في السنوات اللاحقة بالرغم من زيادة النقد لدى المصارف مما يعني أن المصرف لديه سيولة نقدية إلا أنها لا تستخدم في منح القروض وبالتالي تقل الفوائد المقبوضة وتقل الأرباح.

جدول رقم (٢ - ٦)

مؤشرات الربحية لمصرف اشور الدولي للاستثمار

السنة	العائد على الاصول	العائد على الودائع	العائد على حصة الملكية
٢٠١٠	5.67	14.30	10.32
٢٠١١	4.28	10.40	8.57
٢٠١٢	6.20	23.23	9.747
٢٠١٣	4.42	18.94	6.82
٢٠١٤	2.22	9.51	3.58
٢٠١٥	3.93	15.40	7.47
٢٠١٦	3.52	15.54	5.83
٢٠١٧	3.25	17.79	5.06
٢٠١٨	0.99	2.69	1.78
٢٠١٩	1.06	3.37	1.81
٢٠٢٠	3.12	13.28	5.49

المصدر: ١- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٢- التقارير السنوية لمصرف اشور الدولي للاستثمار لسنوات الدراسة

ووفقاً لما تقدم من خلال مؤشرات الاستقرار المالي والمرونة المالية الخاصة بمصرف اشور الدولي للاستثمار نلاحظ أن مؤشرات السيولة الثلاثة الخاصة بالمصرف وهي (السيولة النقدية والسيولة القانونية ونسبة التداول) قد حققة نسب مرتفعة جداً مما يدل على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات الفجائية والظروف الاستثنائية وهذا يعكس المرونة المالية التي يتمتع بها المصرف نتيجة لارتفاع هذه المؤشرات وما يمكن ملاحظته ايضاً ارتفاع مؤشرات الربحية الثلاثة (العائد على الاصول ، العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع) وهذا بين مدى قدرة وكفاءة الادارة المصرفية في تحقيق الاستخدام الامثل لموجوداته المتاحة ، وبناءً على ما تقدم فأن مصرف اشور الدولي للاستثمار يتمتع بمرونة مالية عالية جداً استطاع من خلالها المحافظة على استقرار مالي ممتاز على طول مدة البحث .

الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ١- اظهرت النتائج عدم صحة فرضية البحث التي اشارت الى ان القطاع المصرفي والمصارف التجارية على وجه الخصوص في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تمتاز بعدم وجود مرونة مالية كافية مما انعكس سلباً على تحقيق الاستقرار المالي ضمن هذا القطاع.
- ٢- اتضح من خلال نتائج التحليل ان جميع المصارف عينة الدراسة حققت نسب جيدة من المرونة المالية والاستقرار المالي إلا ان مصرف اشور الدولي للاستثمار هو المصرف الأكثر استقراراً من مصارف العينة جمعياً لأنه يتصدر المصارف كل مرة ويحقق أعلى المعدلات من النسب المستخدمة في المرونة المالية والاستقرار المالي .
- ٣- اظهرت نتائج التحليل ان المصارف عينة الدراسة تحتفظ بسيولة نقدية عالية وهذا امر جيد على المدى القصير ولكن على المدى البعيد ستكون هذه المصارف عرضة لتحمل تكاليف تلك الاموال في حالة عدم استغلالها .
- ٤- تعد المرونة المالية استراتيجية فاعلة تسهم في تحسين إداء المؤسسة وتزيد من قابلية المؤسسات في تجنب التعثر المالي.

التوصيات

- ١- سعياً لزيادة عوائد المصارف ينبغي اتباع سياسات توسعية من خلال التوسع في منح القروض وتنويع محفظة الاستثمارات والتي تؤدي الى زيادة العوائد وبالتالي تمنح مميزات المرونة المالية للمصارف.
- ٢- ينبغي على المصارف ان تتبنى مؤشرات المرونة المالية وتعزيزها لما لها من دور اساسي في تأمين تلك المصارف ، وهذا يتم عن طريق الاحتفاظ بسيولة نقدية مناسبة او ما يعادلها لغرض استخدامها في الحالات الاضطرارية.
- ٣- من الضروري ان تسعى المصارف الى الاحتفاظ بنسبة سيولة نقدية جيدة من اجل ضمان سداد المطلوبات (الالتزامات) وفي نفس الوقت موازنة ذلك مع تحقيق نسبة ربحية جيدة وتوفير الأمان للمودعين والمساهمين ، وهذا ما يساعد على توفير المزيد من المرونة المالية .
- ٤- ينبغي على المصارف المحافظة على هذه المعدلات المتحققة في نموذج التمان (Z-score) للمصارف التجارية عينة البحث والعمل على تعزيزها عن طريق تعزيز العائد المتحقق على مستوى الموجودات وحقوق الملكية كونها تعتبر احد المؤشرات الرئيسية في تعزيز الاداء المالي .

المصادر

١. تقارير الاستقرار المالي السنوي لمصرف بغداد ومصرف اشور للمدة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠.
٢. شريفي ، عمر شريفي ، ٢٠١٦ ، ((التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معايير التدقيق الدولي رقم ٥٧٠ المنشأة مستمرة)) مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد التاسع عشر ، جامعة سطيف ، ص ٢٢٥
٣. الشيخ ، فهمي مصطفى ، ((التحليل المالي)) ، ٢٠٠٨ ، الطبعة الاولى ، رام الله ، فلسطين.
٤. صويلح ، وحجيج ، اسماء صويلح ، نوال حجيج ، ٢٠١٧ ، ((التنبؤ بالفشل المالي بأستخدام نموذج Z-score دراسة حالة بعض عملاء بنك الجزائر الخارجي)) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى
٥. عبد الباقي ، اسماعيل ابراهيم ، ٢٠١٥ ، ((إدارة البنوك التجارية)) ، عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع.
٦. غازي ، شيناسي غازي ، ٢٠٠٥ ، ((الحفاظ على الاستقرار المالي)) قضايا اقتصادية ، العدد ٣٦ و صندوق النقد الدولي.
٧. ماتير كوهين ، ٢٠٠٧ ((النظم المالية والتمويلية)) ، ترجمة عبد الكريم الخزامي ، الطبعة الاولى ، دار الفجر، مصر .
٨. محمد ، عمارة محمد ، ٢٠١٥ ، ((دور البنك المركزي في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي)) ، ورقة عمل في ملتقى الاقتصادي العربي الاول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية المنعقد في ٨ حزيران ، الاردن - عمان
٩. محمود الوادي، حسين سمحان ، سهيل سمحان ، ٢٠٠٩ ، ((النقود والمصارف))، عمان ، دار المسرة للنشر والتوزيع .
١٠. مطر ، محمد مطر ، ((الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني)) الطبعة الاولى و دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .
١١. الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير المؤشرات المالية التحليلية للنشاط المالي للقطاعين العام والخاص للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) ،
١٢. الحبيب زاواوي ، مصطفى رديف ، ٢٠١١ ، ((النموذج البنكي الإسلامي في ظل الازمة المالية : حالة البنوك الخليجية ٢٠٠٧-٢٠٠٩)) المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي ، الدوحة- قطر
13. Holmstrom, Bengt, and Jean Tirole, " Public and private supply of liquidity", Journal of Political Economy Vol.10, No.6, PP:1-40, 1998.



-
14. Douglas, A. V., " Financial Flexibility and Managerial Incentives", Working Paper. 2008
 15. Kuti, M.(2012), Cash Flow at Risk, Financial Flexibility and Financing Constraint, Work Paper
 16. No.3
 17. Radomska, J, "Strategic Flexibility of Enterprises" Journal of Economics, Business and Management.2015.
 18. Wara, R .(2015), The Relationship between Financial Flexibility and Dividend Payouts: A Case of Listed Firms in Kenya, European Journal of Business and Management, Vol.7,
 19. yi,j (2020). Financial flexibility, dynamic capabilities, and the performance of manufacturing enterprises. Journal of research in emerging markets, 2(2) 19-33